جامعة قاصدي مربـــــــــــاح _ ورقلة_ الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الاقتصادية

في ميدان : علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: عمراوي رميسة

بعنوان:

إدارة مخاطر القروض البنكية "دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA" الفترة من 2013_2017

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/09/20.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور.....**رئيسا.**

الأستاذ:بن ساسي عبد الحفيظ..... **مشرفا ومناقشا.**

الأستاذ.....**مناقشا.**

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة قاصدي مربـــــــــــاح _ ورقلة_ الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الاقتصادية

في ميدان : علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: عمراوي رميسة

بعنوان:

إدارة مخاطر القروض البنكية "دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA" الفترة من 2013_2017

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/09/20.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور.....**رئيسا.**

الأستاذ:بن ساسي عبد الحفيظ..... **مشرفا ومناقشا.**

الأستاذ.....**مناقشا.**

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

الحمد لله الذي شرح لي صدري وأنار قلبي وأعانني على انجاز هذا العمل المتواضع

إلى التي حملتني وهنا على وهن حملتني فلم تمل و تعبت لارتاح و خرجت إلى الدنيا فباعتها لتصونني إلى التي أشرقت شمسي بين يديها و ترعرعت أغصاني في حضنها نبع الحنان و الحب "أمي الغالية أطال الله في عمرها ".

إلى الذي وهبني الحب والرعاية والحماية، إلى الذي رباني وعلمني وكان قدوتي إلى من علمني أسمى قيم والأخلاق

" أبي رحمك الله يا الغالي وضاء لله قبرك".

إلى سندي وصديقي ورفيقي أخي الغالي.

إلى أخواتي العزيزات الغاليات.

إلى جميع الأهل والأصدقاء والزملاء.

إلى مشايخي معلمي وأساتذتي ومن كان لهم فضل تلقيني العلم النافع.

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإكمال المشوار الدراسي وأنعم علينا بفضله ورحمته ويسر لنا أمورنا وأتمها بخير.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الفاضل بن ساسي عبد الحفيظ، على كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات كان لها الأثر في إتمام هذا الموضوع.

واشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم المذكرة.

وكل أساتذتي على مدى سنوات كسبي للعلم والمعرفة .

وكل من ساندني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل .

شكرا جميعا وجزآكم الله خيرا.

الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها والطرق المتبعة من أجل تقييم خطر القرض، وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية و نقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية و التي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة المخاطر ،فتم الاستعانة بالبنك الخارجي الجزائري لإجراء الدراسة الميدانية، ولغرض معالجة إشكالية البحث تم التطرق إلى المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي استخدمت منهج دراسة الحالة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية، المخاطر الائتمانية، معايير منح الائتمان، تقدير مخطر الائتمان.

Abstract :

This study focuses its attention on how to manage and control bank credit risk and the methods used in order to assess the risk of the loan, and shed light on the topic of risk management by presenting the most important concepts of risks facing the banking business, then we review the basic role of credit risk management and we present the basic principles of risk management Credit and the measures that must be taken by banks to activate their new risk management policy, the Algerian External Bank was used to conduct the field study, and for the purpose of addressing the research problem, the descriptive and analytical approach was addressed in the theoretical side, while the applied side used a case study approach.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة.....	أ
....الفصل الأول: عموميات حول القروض المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان.....	**01**
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: مفاهيم تتعلق بالقروض البنكية وإدارة مخاطرها.....	**03**
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.....	**03**
الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية.....	**03**
الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية.....	**03**
الفرع الثالث: إجراءات منح القروض.....	**04**
المطلب الثاني: إدارة مخاطر القروض وفق متطلبات لجنة بازل.....	**07**
الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض.....	**07**
الفرع الثاني: إدارة مخاطر القروض.....	**09**
الفرع الثالث: مبادئ لجنة بازل في إدارة مخاطر القروض.....	**11**
المطلب الثالث: تقدير وتقييم مخاطر القرض.....	**12**
المطلب الرابع: معالجة المخاطر القروض.....	**20**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	**22**
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....	**22**
المطلب الأول: الدراسات العربية.....	**25**
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.....	**28**
المطلب الأول: واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	**29**
خلاصة الفصل.....	**30**
قائمة المصادر والمراجع.....	**31**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	**نسبة السيولة**	**12**
جدول رقم (2)	**نسبة التوظيف**	**13**
جدول رقم (3)	**نسبة كفاية رأس المال**	**14**
جدول رقم (4)	**معدل التصنيف الصحيح**	**18**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	**أنواع القروض البنكية**	**5**
الشكل رقم (2)	**خطوات إدارة مخاطر القروض**	**9**
الشكل رقم (3)	**منحنى دالة التنقيط**	**18**
الشكل رقم (4)	**عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري**	**21**

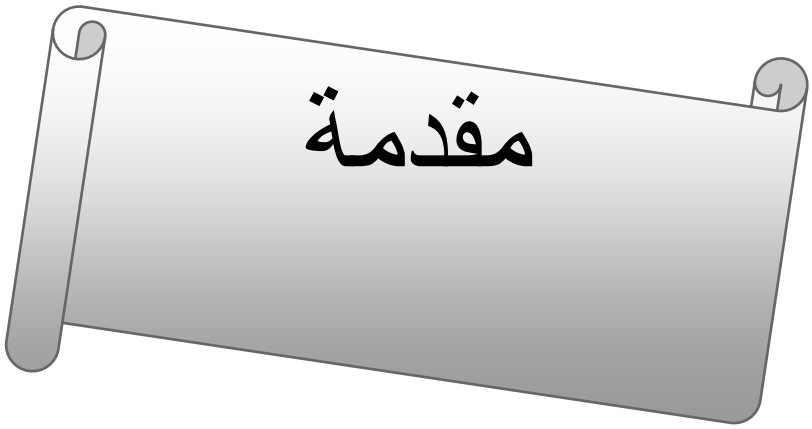
مقدمة

تمهـيد:

شهد القطاع الاقتصادي تطورا كبيرا، فلانتقال من اقتصاد اشتراكي موجه إلى اقتصاد السوق مفتوح على العالم مبني أساسا على قاعدة العرض والطلب لم يأتي صدفة بل كان وليد السياسات الاقتصادية المتبعة ، مما أدى إلى ضرورة تكييف الأعوان الاقتصادية مع البيئة الجديدة التي تتسم بالتغير المستمر والمنافسة الشديدة ،كذلك استحداث أدوات مالية جديدة ، وما يشهده القطاع المالي من أزمات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات هذه الدول بالتالي أصبح قدرة البنوك على إدارة المخاطر بشكل واقعي أمرا حاسما لتحقيق ميزة التنافسية.

عند تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 ، أصبحت تتمتع البنوك الجزائرية بالحرية الاقتصادية في تقديم الخدمات وتحسين جودتها والقدرة على إدارة المخاطر والتحكم فيها وتعزيز مراكزها الائتمانية ،كذلك كيفية تقييم هذه المخاطر ومواجهتها في حالة تعثرها ، التي نشأت نتيجة منح القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم المقدرة على استرداد حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده ، هذا ينتج بسبب عدم قدرة المقترض على السداد في تاريخ الاستحقاق المحدد أو عدم رغبته في السداد لسبب أو آخر ، بالتالي فأن المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

هذا ما جعل المصارف تولي اهتماما كبيرا بهذا الجانب وتضع نظما وإجراءات تحوطية لإدارة مخاطرها ، وللتقليل من هذه المخاطر وجب تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبني عليه مبدأ إدارة المخاطر.

إن عملية منح القرض من طرف البنك تقوم بعد تحليل طلبات القروض وذلك بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسة لمن خلال الدراسة المالية لها معتمدة في ذلك على التحليل بالنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية وهي الطريقة المعتمدة في الجهاز المصرفي الجزائري ، الذي يعتبر كأداة لتحليل المعلومات ، وكذا قياس المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها والتي من شأنها أن تعرقل السير العادي لعملية منح القروض ، وكذا استخدامها لطريقة القرض التنقيطي التي تعد من أكثر الطرق استعمالا في هذا المجال ، حيث أن هذه الطريقة تحاول التنبؤ بالمخاطر ومنح القروض حسب معيار تصنيف المؤسسات.

أولا: إشكالية البحث

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

ما هي الآليات والإجراءات التي تتبعها إدارة البنك الخارجي الجزائري لمواجهة المخاطر المتعلقة بالقروض؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

تندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

- ما المقصود بالمخاطر الائتمانية؟ ؛
- ما هي الطرق المستعملة في البنوك من أجل تقدير مخاطر القروض؟؛
- ما مدى فعالية الآليات والإجراءات البنكية في تسير مخاطر البنك؟؛
- ما هي الإجراءات العلاجية والوقائية للحد من مخاطر الائتمان؟.

ثالثا: فرضيات الدراسة

- إن المخاطر الائتمانية قائمة على أداء البنوك التجارية كجزء من نشاطها بالرغم من كونها احتمالية قابلة للحدوث والعكس؛
- تعتمد البنوك على طرق علمية لتقييم خطر القرض ، والتي يتم على أساسه إصدار قرار الموافقة على منح القرض؛
- يعد تحليل الضمانات عنصر هام عند منح القرض باعتباره الغطاء القانوني لحقوق البنك وأداة لثباتها ووسيلة الحصول على القرض؛
- الإجراءات الوقائية تقلل من خطر الائتمان ولكنها لا تقضي عليه.

رابعا: أهمية موضوع البحث

يأتي هذا البحث للتعرف على الطرق الآليات الواجب إتباعها لتقييم خطر الخطر والوقاية منه ، والتي من شأنها تفادي عملية تقديم القروض بطريقة عشوائية، بالإضافة إلى الوسائل الواجب استعمالها لتحصيل مستحقاتها في حالة تحقق الخطر ، وهذا راجع لما تعاني منه البنوك الجزائرية من نقص التكيف في التعامل مع خطر القرض وعدم وجود طريقة علمية لاختيار الضمانات.

خامسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف هي:

- حفزنا على اختيار الموضوع ، الأهمية التي نوليها لجعل البنوك اكتر نجاعة ، وللدور الذي يلعبه البنك في الاقتصاد الوطني؛
- معرفة الطرق المالية والغير مالية التي تسمح بتقييم وتقدير موضوعي لخطر القرض وهذا كإجراء وقائي لتفادي حدوثه؛
- تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم عمليات إدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، وذلك بأن تساعد في الإدارة وتحديد ومعالجة المخاطر الائتمانية؛
- السعي للإجابة على الأسئلة المطروحة اختبار مدى صحة الفرضيات.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن إجمال أسباب اختيار الموضوع لمجموعة من الاعتبارات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي ادرسه : اقتصاد نقدي وبنكي؛
- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية؛

- فضولي ورغبتي في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية؛
- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية والمالية؛
- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة والتي لها آثار سلبية على المقترض وكذا على مستوى البنك.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود المكانية :دراسة ميدانية في بنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت.

الحدود الزمانية :خلال مدة التربص و التي تمت في مدة شهر.

ثامنا: منهج البحث

من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة و للإجابة على إشكالية البحث و التساؤلات المطروحة سابقا، تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و إسقاط الدراسة على أرض الواقع و ذلك بقيامنا بدراسة حالة ، وفيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة الشخصية و جمع الميزانيات.

تاسعا: صعوبات البحث

عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة بالبنك؛

صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة؛

عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة و المؤسسات المصرفية.

عاشرا: هيكل البحث

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وذلك بإعطاء مفاهيم عامة حول القروض البنكية ومخاطر الائتمان وكذا إدارة مخاطر القروض، وتطرقنا أيضا إلى طرق تقييم هذه المخاطر، وكذا الأدبيات التطبيقية السابقة للموضوع.

أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة ميدانية في وكالة بنكية وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك وإجراء مقابلة واستمارة مقابلة مع عملاء هذا البنك، بالإضافة إلى ذكر النتائج و تفسيرها .لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصلين مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات و أخيرا آفاق للبحث.

الفصل الأول: عموميات حول القروض المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان

تمهيد:

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه و الذي أنشأت من اجله، فبالرغم من هذا الاختلاف فهي تلعب دورا بالغ الأهمية في إنعاش وتنمية اقتصاد أي دولة ، ويمكننا القول إنها ركيزة التقدم الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية و التنموية فأي خلل يصدر منها يؤثر مباشرة على استقرار الاقتصادي و السياسي للدولة

يعمل البنك التجاري في بيئة دينامكية تجعله عرضة إلى مختلف الأخطار، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر بل تعد هذه في صلب وظيفة البنك، وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى التحوط من المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن، وفي ذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط، وما يعرف بالقواعد الاحترازية، وتتعلق هذه الأخيرة إما بمستوى وطني محلي فنجد لكل دولة قواعدها المنظمة لنشاطها البنكي الخاص بها، وإما تأخذ طابع دولي من خلال الهيئات والمنظمات العالمية.

وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا الفصل حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية الملمة بالموضوع من خلال التعريف بمخاطر القروض وإدارة مخاطر الائتمان، كذلك سنتطرق إلى كيفية تقييم وتقدير هذه المخاطر. أما في المبحث الثاني سنحاول الإحاطة بجزء من الأدبيات التطبيقية وذلك من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة مع التعليق عليه

المبحث الأول: مفاهيم تتعلق بالقروض البنكية وإدارة مخاطرها.

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة. إلا أن تلك القروض الممنوحة من قبل البنك قد تواجه جملة من المخاطر التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم تسديد الدين من قبل العميل وعل هذا الأساس وجب التعرف على مختلف مخاطر القروض البنكية وادارتها.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.

تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات والأفراد من أهم وظائف البنك ومن أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك، بحث يكون مبني على ثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إراداته حيث تمثل الجانب الأكبر ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه.

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية.

نظرا للمكانة التي يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وفيما يلي بعض التعاريف للقروض.

- يعرف القرض على انه: "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه"؛[1]
- هو: "الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف"؛[2]
- يعرف أيضا : "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزود الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها"؛[3]

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية.

[1] _ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جود، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 31.

[2] _صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008 ، ص: 15.

[3] _ عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 103.

تقسم القروض المصرفية وفق عدة معايير إلى عدة أنواع نذكر منها باختصار ما يلي:

- **حسب الفترة الزمنية:**

* **قروض قصيرة الأجل:** تكون مدتها عادة اقل من سنة، تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشات. تمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء وتتسم بانخفاض أسعار الفائدة فيها.
* **قروض متوسطة الأجل:** وهي التي يمتد اجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.
* **القروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

- **وفقا للغرض التي تمنح لأجله:**

* القروض الإنتاجية : وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد اللازمة للإنتاج. ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.
* **القروض التجارية:** تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار بغرض مساعدتهم في شراء السلع بغرض الاتجار فيها، ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك، وتلك الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية وتتميز هذه القروض بقصر اجلها عادة وارتباط بعضها.
* **القروض الاستهلاكية:** وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع صروفا مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها.
* **القروض الاستثمارية:** تمنح لكل من يرغب في الاكتتاب في الأوراق المالية سواء أفراد أو شركات استثمارية ، ويجب أن لا يتعدى مقدار القرض قيمة الأوراق المالية المشترية وهذه الأخيرة تمثل ضمانات في حد ذاتها.[4]

- **قروض بحسب الضمان:**

* **قروض مضمونة:** ففيها يعمل البنك على طلب ضمانات نتيجة لعدد من العوامل، من الحاجة إلى الأموال باستمرار من طرف المؤسسة وخاصة في مواسم معينة ، وقد تكون هذه الضمانات شخصية (كفالة أو تعهد المقترض بسداد القرض) أو عينية (بضمان بضائع، أوراق مالية...).[5]

*

---

[4]_ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:55_56.

[5]_ عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص: 143.

[6] محمد شفيق حسين طيب وآخرون، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 135_136.

* **قروض غير مضمونة:** وتكتفي فيها بوعد المقترض، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم وفاء بالقرض ، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن قدرته على الوفاء في الوقت المحدد. [6]

الشكل رقم (1) أنواع القروض البنكية.

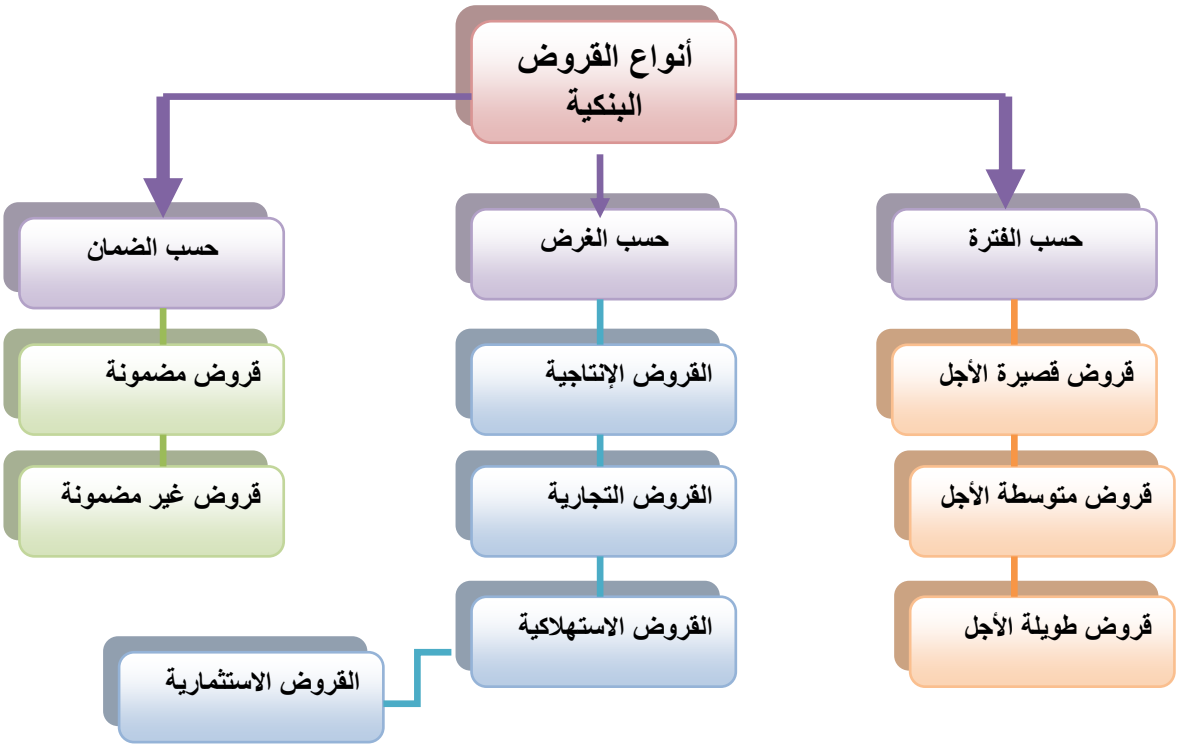

للمصدر: من إعداد الطالبة بناء أنواع القروض

الفرع الثالث: إجراءات منح القروض.

1. الفحص الأولي لطالب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث الغرض من القرض واجل الاستحقاق وأسلوب السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يعطيها طلب القرض، حيث تعد هذه المقابلة بمثابة تقديم طلب القرض حيث يتمكن الباحث الائتماني من التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العاملة للائتمان، ويتعين إعادة هذه المناقشة بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعه من بيانات عن هذا العميل.[7]

---

[7] _ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداته، القاهرة، 1994، ص: 190.

[8] _ محسن احمد الخضيري، الائتمان المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص:233.

2. لتحليل الائتماني للقرض :

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي والتي يمكن أن يعكس أثرها على نشاط المنشأة.[8]

3. **التفاوض مع المقترض:**

يتم الاتفاق بين البنك والعميل حول مقدار القرض وكيفية الصرف منه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة والعمولات المختلفة من خلال عملية التفاوض.[9]

4. اتخاذ القرار:

تنتهي عملية التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن المعلومات الأساسية على المقترض ونوع القرض.[10]

5. صرف القرض:

يشترط لبدأ استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك نقدية للضمانات المطلوبة واستفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6. متابعة القرض:

تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تقدمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد ، بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب ، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة وعدم سداد مستحقات

البنك في المواعيد المحددة أو على الإطلاق ، هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة تنص عليها السياسة بما تتضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منه.[11]

7. **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد الفرص مرة أخرى.[12]

---

[9]_محمد كمال خليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، طبعة 2، ص: 234.

[10]_ منير إبراهيم هندي ، إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص:196.

[11]_ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص:93.

[12]_ حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص:99.

المطلب الثاني : إدارة مخاطر القروض البنكية في ظل مقررات لجنة بازل.

الفرع الأول : مخاطر القروض البنكية.

أولا: تعريف مخاطر القروض.

على الرغم من اختلاف طبيعة القرض في حجمه غرضه وأسعار الفائدة عليه ، وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر ، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من ابرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك.

وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة بمخاطر القروض:

تعريف 1: احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.[13]

تعريف 2: تذبذب عوائد المستثمر أو المقترض والتي يتوقع أن يحصل عليها لاحقا أنها الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى التعرض للخسائر أو التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة.[14]

تعريف 3: احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعباءه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

تعريف 4: عدم تسديد الدين بأكمله أو جزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك . وعليه فان المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها.[15]

تعريف 5: يعرف صلاح الدين حسن السيسي (2004) المخاطر الائتمانية : " بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها ".[16]

تعريف 6: ويعرفها الاقتصادي GERHARD SCHROECK (2002) : بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق ، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. وان خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض.[17]

---

[13]_ محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، ص:40.

[14]_ حسين على خربوش، وعبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية عمان للنشر، 1996، ص:48.

[15]_ حيدر نعمة الفريجي، الأساليب المعرفية لمدراء الائتمان وأثرها في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 56، 2005، ص:134.

[16]_ صلاح الدين حسين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي_الضمانات المصرفية_الاعتمادات المستندية"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص:47.

[17] _ GERHARD SCHOECK, Risk Management and value creation in financial institution, John Wiley & sons, Canada, 2002, pp 170.

ثانيا: خطوات إدارة مخاطر القروض.

كما سبق و أن رأينا فإن المخاطر البنكية تتعدد و أهمها هي التي تصيب القرض . ولهذا فإن هدف أي بنك هو الحد منها،وهذا من خلال عدة إجراءات و تدابير و فيما يلي سوف نتطرق إلى الخطوات التي تقودنا إلى الحد من هذه المخاطر:

1) التنويع في محفظة القروض البنكية:

ويكون التنويع في محفظة القروض البنكية من خلال تفادي التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو نوع واحد من الأنشطة و التنويع يشمل حتى التنويع في المناطق الجغرافية. و هذا التنويع ينتج عنه توزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الاحتمالات و بالتالي التقليل من الصدمة التي قد يتعرض لها البنك عند انهيار أو إفلاس نوع معين من العملاء أو الخدمات أو المناطق.

2) دراسة معمقة للعملاء:

تكمن أهمية دراسة العملاء من أجل تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء العجز الكلي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض. و بالتالي المعرفة العميقة للعملاء تمّكن البنك من اختيار العميل الذي يمثل أقل خطر.

3) الدراسة الدقيقة للملاءة المالية والقدرة على الوفاء:

تكون هذه المراقبة من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء و تتم دراسة الملاءة المالية للمؤسسة من خلال تحليل النسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالدين . و تختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل الاستثمار أو قرض اعتماد مستندي أو غيره.

4) أخذ الضمانات:

يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل لتقليل المخاطر . فالبنك عند أخذه الضمانات هو لا يغطي قيمته بقدر ما يحاول دفع المستفيد من القرض للحرص على نجاح مشروعه و حماية أمواله و أموال البنك[18].

[18] _ كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، "دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2011، ص: 91_92.

الشكل رقم (2): خطوات إدارة مخاطر القروض

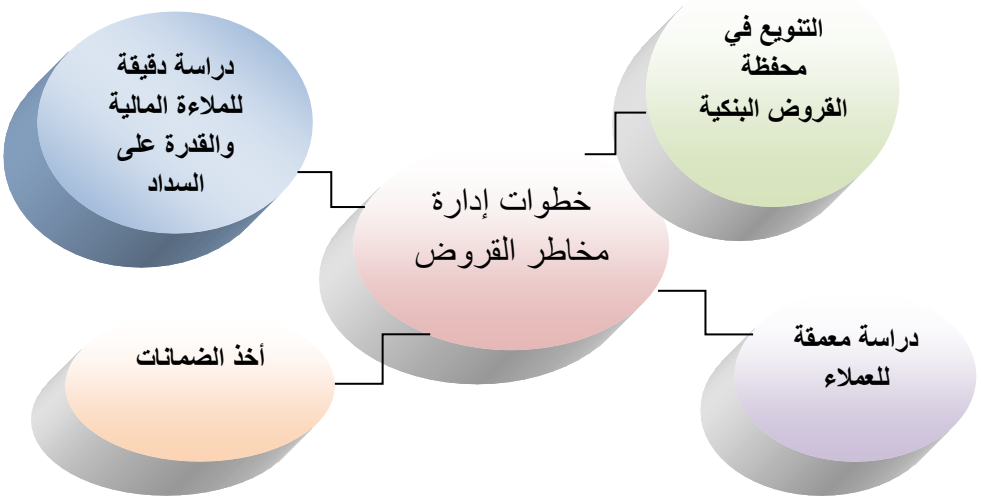

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على خطوات إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر القروض.

من أهم المفاهيم التي عرفت إدارة المخاطر القروض ما يلي:

التعريف1 : هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك.

التعريف2: هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب لهذه الوسائل لتحديد الهدف المطلوب.[19]

التعريف3: هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية.

التعريف4: تعرف لجنه بازل للرقابة البنكية إدارة المخاطر على أنها: " مجموعة الإجراءات التي يضعها البنك للتأكد من جميع المخاطر الجوهرية يتم تحديدها، قياسها، ضبطها، وذلك بهدف التخفيف من حدتها على أساس شامل في الوقت المناسب ".[20]

[19]_ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص: 55.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر القروض البنكية بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة التي تمكن من التوقع ودراسة المخاطر المحتملة حتى يتم قياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك و أصولة وإدارته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها إن تمكن القضاء على مصدرها.

وتنقسم أساليب تسيير إدارة مخاطر القروض إلى:

1) الاستعلام المصرفي:

قبل منح البنك للقرض يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات إجراء مقابلة مع طالب القرض، كذلك المصادر الداخلية من البنك وذلك من خلال حسابات المصرفية للعميل ووضعيته المالية. وأيضا المصادر

الخارجية للمعلومات من شانها أن تساعد في التقليل من حجم المخاطر، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات، القوائم المالية حيت تساعد إدارة المخاطر من التزود بالمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.[21]

2) **التسيير الوقائي:**

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة القرض الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على الضمانات تفاديا للمخاطر المحتملة، وذلك بقيام إدارة المخاطر بتقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد، حيث يسمح بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم، كذلك وجب الحد من التركز المالي والتدريب المكثف للكوادر الائتمانية من أجل رفع مستواهم وكفاءتهم.

3) **التسيير العلاجي:**

وهو المتمثل في كل الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض، والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.[22]

---

[20] _ Basel committe on Banking Supervision, Guidelines Corporate Governance Principal for Banks, bank for international settlement, Switzerland, July 2015, p2.

[21] _ زايدي صبرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، 2014_2015، ص: 51_52.

[22] _ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2005، ص: 126.

الفرع الثالث: مبادئ لجنة بازل في إدارة مخاطر القروض البنكية.

بسبب تغير طبيعة العمل المصرفي والخدمات المصرفية زادت من المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية العالمية، مما دفع المنظمين إلى التفكير باليات وضوابط جديدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية فيما يتعلق بالسلامة المالية للأنظمة النقدية، ولهذا ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية كتنظيم غير رسمي تم التفاهم عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرسمية.[23]

أصدرت اللجنة خلال يونيو 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال أطلق عليه بازل 2. وفي سنة 2008 تعرضت المنظومة المصرفية إلى أزمة مالية خانقة ، وهذا ما يوحي بالضرورة إلى وجود ثغرات عديدة في إطار عمل بازل 2 ، مما دفع إلى ضرورة تطويرها وهو ما أدى إلى ظهور بازل 3 بعد أزمة 2008.[24]

وتتمثل أهم مبادئ لجنة بازل 2 فيما يلي:

- يكون مجلس إدارة البنك مسؤولا مسؤولية كاملة عن اعتماد ومراجعة إستراتيجية المخاطر الائتمانية والسياسات المتعلقة بها بصفة دورية، كما يجب أن تعكس تلك الإستراتيجية مدى تحمل البنك للمخاطر ومستوى الربحية التي يتوقع أن يحققها مقابل تحمل المخاطر الائتمانية المختلفة ؛
- تتحمل الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجية المخاطر الائتمانية التي يعتمدها مجلس الإدارة، وكذا وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر الائتمانية ؛
- تقوم البنوك بتحديد وإدارة كافة المخاطر الائتمانية المرتبطة بكل المنتجات والأنشطة التي تقدمها، وينبغي أن تضمن البنوك خضوع مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة التي ستقدمها لإجراءات وقيود كافية بإدارة المخاطر قبل أن تقوم بتقديمها أو الالتزام بها، مع ضرورة اعتماد تلك الإجراءات مقدما من جانب مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة بالبنك ؛
- تعمل البنوك وفقا لمعايير سليمة ومحددة بدقة لمنح الائتمان، وينبغي أن تتضمن هذه المعايير مؤشرا واضحا للسوق المستهدفة للبنك، وتفهما شاملا لطبيعة وظروف المقترض، بالإضافة إلى تحديد الغرض من منح الائتمان وهيكله ومصدر سداده ؛
- ينبغي إن يضع البنك حدودا ائتمانية عامة على مستوى المقترضين، سواء كانوا فرادا أو مجموعات، كما ينبغي أن يكون لدى البنك رؤية واضحة لأسس الموافقة على أي ائتمان جديد أو تعديل الائتمان القائم أو تجديده ؛
- يجب ألا يتم تجديد الائتمان القائم إلا على نحو متحفظ، مع التحديد بصورة واضحة عن مدى كفاية المخصصات والاحتياطات المناسبة لذلك النوع.[25]

---

[23]_ خلايفية شافية، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، 2015_2016، ص: 21_22.

[24]_ داودي رجاء، إدارة المخاطر الائتمانية وقف لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2013، ص: 57.

[25]_ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 624_626.

المطلب الثالث: تقدير وتقييم خطر القرض.

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ، لذا سنتطرق إلى أهم الطرق المستعملة وبكثرة في البنوك وهي:

طريقة النسب المالية.

طريقة التنقيط.

أولا: أنواع النسب المالية:

تستخدم النسب والمؤشرات المالية لدى البنوك التجارية من أجل الارتباطات والتأثيرات فيما بين عناصر استخدامات ومصادر أموال هذه البنوك وكذلك إبراز التغيرات التي تحصل على النسب لنشاط البنوك التجارية خلال الفترات الزمنية.

- **نسبة السيولة:**

تعرض نسبة السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العلماء وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها. وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الودائع تحب الطلب) مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية (ودائع لدى بنوك أخرى وفائض الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية).

وتقاس نسبة السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي :

جدول رقم (1): نسب السيولة

النسبة	التحليل
نسبة الرصيد النقدي=(**رصيد البنك لدى البنك المركزي+النقدية لدى البنك**)/(**الودائع بالعملة المحلية+الالتزامات الأخرى**)	تحسب هذه النسبة بقسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع .
نسبة السيولة السريعة=(**أرصدة نقدية+ أصول شبه نقدية**)/ **الودائع تحت الطلب**	تقيس قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم.
نسبة السيولة العادية=(**أرصدة نقدية+أصول شبه نقدية**)/ **إجمالي الودائع**	تعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة.
نسبة السيولة التجارية= **الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات**	تبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة.

نسبة السيولة القانونية=**رأس مال البنك / إجمالي التزامات البنك**	تستخدم ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية.

من إعداد الطالبة بناءا على المرجع: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات التحليل المالي في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص: 110_113.

- **نسبة التوظيف:**

تعبر عن مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصولة وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة. وتمتاز هذه النسبة عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي.[26]

جدول رقم (2) نسب التوظيف

النسبة	التحليل
نسبة التوظيف= القروض والسلفيات/ إجمالي القروض	تعكس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف.
نسبة الاستثمارات على الودائع= مجموع التسهيلات الائتمانية/ الودائع	تقيس مدى استخدام البنك للودائع من أجل منح التسهيلات الائتمانية.
معدل إقراض الأموال المتاحة=مجموع التسهيلات الائتمانية/ الودائع وحقوق الملكية	تقيس مقدار الأموال التي وظفت في التسهيلات الائتمانية من المصادر المختلفة.
نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال=مجموع التسهيلات الائتمانية والاستثمارية/مجموع مصادر الأموال	تقيس مقدار ما وظف في الاستثمارات والقروض من مجموع المصادر.

من إعداد الطالبة بناءا على المرجع: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات التحليل المالي في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 113_114.

- **نسبة كفاية رأس المال:**

[26]_ شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 62_63.

أوصت مقررات لجنة بازل على أهمية ربط رأس المال بمخاطر الأصول المصرفية إضافة إلى البنود خارج الميزانية كالكفالات والاعتمادات، وتقسيم رأس المال إلى رأسمال الأساسي ورأسمال مساند، وتقسيم الأصول والبنود خارج الميزانية إلى شرائح بهدف إعطاء كل شريحة درجة أو نسبة من المخاطر، وتم تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 8% [27]. وتمثل أهم النسب المتعلقة بذلك فيما يلي:

جدول رقم (3): نسب كفاية رأس المال

النسبة	التحليل
نسبة قابلية السداد=حقوق الملكية/ الودائع	تقيس قدرة البنك على رد الودائع من أمواله الخاصة.
معدل الأصول الخطرة=حقوق الملكية/ الأصول الخطرة	تقيس مقدار ما يمكن أن يتحمله البنك من أمواله الخاصة من الأصول الخطرة (الأوراق المالية والقروض المضمونة والغير مضمونة).
هامش الأمان في مقابل مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارية= حقوق الملكية على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية	تقيس مقدار ما يمكن أن تتحمله أموال البنك من مخاطر الإقراض والاستثمارات.
نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار=حقوق الملكية/ الاستثمارات في الأوراق المالية	تقيس مدى قدرة البنك على تحمل خسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها البنك.

من إعداد الطالبة بناءا المرجع: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات التحليل المالي في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 114_116.

- **نسبة الربحية:**

والهدف من استخدام هذه النسب هو قياس كفاءة وفعالية المنشأة في توليد الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس، وإذا لم تحقق المنشأة ربح كافي، فان بقاءها الطويل الأجل سيكون مهددا. أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي:[28]

* **هامش الفائدة:** وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول باستثناء الأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

هامش الفائدة=(الفوائد الدائنة–الفوائد المدينة)/ الأصول العاملة

[27]_ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان، 2012، ص: 113_114.

[28]_ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص: 276.

* **هامش صافي الربح من الفوائد:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش صافي الربح من الفوائد: صافي الربح بعد الضرائب/ الفوائد الدائنة

* **درجة استخدام الأصول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

درجة استخدام الأصول: الفوائد الدائنة/ الأصول

* **العائد على الأصول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على الأصول: صافي الربح بعد الضرائب/ الأصول

* **العائد على حقوق الملكية:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية

كما أن هناك من أضاف متغير أخر من شأنه قياس أداء البنوك التجارية من جانب منح القروض واسماه جودة الأصول المقرضة، حيث تعتبر النسبة التالية أهم معيار لقياس المخاطر الموجودة في محفظة البنك الاقراضية، ويتم حسابها كما يلي:[29]

جودة الأصول المقرضة= القروض المتعثرة/ مجموع القروض

وكل ما كانت هذه النسب أكبر دل ذلك على سوء تسيير البنك التجاري لملفات طلبات القروض المقدمة من قبل المقترضين، وعليه أن يعيد النظر في سياسته الائتمانية وكيفية تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين.

[29] _ Drack R.Richelle, Analysis of performance in banking sector, evidence from Italy, International journal of finance and management, Vol 2, No 1, Jan 2007,p8.

ثانيا: طريقة القرض التنقيطي CREDIT SCORING :

- **تعريفه :** طريقة القرض التنقيطي هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية التي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك[30]، وتعد إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك في مواجهة مخاطر القرض التي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.
- **استعمالات طريقة Scoring:**

تهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية ولها حالتين:

- **حالة القروض الموجهة للأفراد** :يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛

✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

- **حالة القروض الموجهة للمنظمات** :يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

✓ تاريخ تأسيس المنظمة؛

✓ أقدميه وكفاءة مسيري المنظمة؛

✓ مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛

✓ رقم أعمالها المحقق؛

✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛

✓ رأسمالها العامل؛

✓ طبيعة نشاطها.[31]

- **مراحل إعداد نموذج التنقيط:**

إن إعداد نموذج القرض التنقيطي يتطلب تتبع المراحل التالية:

---

[30] _ Michel Mathieu, Exploitons Bancaire et le risque de crédit, le revue banque, Paris, 1995,p16.

[31] _ كمال رزيق و فريد كورتل ، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول :نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، أيام 5/4 جويلية 2007، ص: 8.

أولا: المعاينة

يتم من خلال هذه المرحلة سحب عينة (ملفات القروض للزبائن الجيدين والغير جيدين) بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف، ويجب أن تكون هذه العينة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع وتحقق فيها الشروط التالية:[32]

- أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض) واحتواءها على مختلف أصناف المجتمع ؛
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة.

وبعد سحب العينة يتم تكوين العينات الجزئية التالية:

- عينة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط ؛
- عينة الإثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط.

ثانيا: انتقاء المتغيرات

تقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات هي:

- **المتغيرات المحاسبية:** هي متغيرات قياسية، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات المالية محل الدراسة.
- **المتغيرات فوق_محاسبية:** هي متغيرات غير قياسية، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من كلفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية.[33]

ثالثا: التحليل التمييزي l'analyse discriminante :

ويمكن تعريفه على انه التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) سواء كانت رقمية (النسب المالية ، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق محاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات الغير مؤثر في قرار منح القرض ، وهذا باستعمال الإعلام الآلي.[34]

---

[32] _ Sylvie de Conssergues, la banque : structure, March, gestion, édition, DOLLOZ, Paris, 1996,p175

[33] _ يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص: 105.

[34] _ فاطمة بن شنة، محمد الجموعي القريشي، دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي حالة البنك الجزائري، مجلة البحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص: 13.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها ب " Z " وتكتب كما يلي:

$$Z=\sum \alpha_i \ R_i + \beta$$

حيث :

αi : المعاملات المرتبطة بالنسبة R_i (معاملات التسوية والترجيح).

Ri : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطورة.

رابعا: تعيين نقطة التمييز détermination de la note score :

بعد اختيار المتغيرات أو المعايير الداخلة في النموذج ، يتم ربطها بمعاملات الترجيحية ، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه بإمكان ضع دالة التنقيط على الشكل التالي:[35]

$$Z= \alpha_1 R_1+\alpha_2 R_2+.....+\alpha_n R_n+b$$

حيث :

Z : النقطة النهائية (score)

αi : معامل الترجيح.

Ri : النسب الداخلية في النموذج.

b: ثابت.

ثم نقوم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فإنه عينه المؤسسات الجيدة والغير جيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي :

[35] _ محمد بن بوزايد ومولاي خيثر، تسيير وتقييم مخاطر القروض "تطبيق طريقة التنقيط حالة قطاع الأشغال العمومية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 26/25 نوفمبر 2008، ص:12..

الشكل رقم (3): منحنى دالة التنقيط

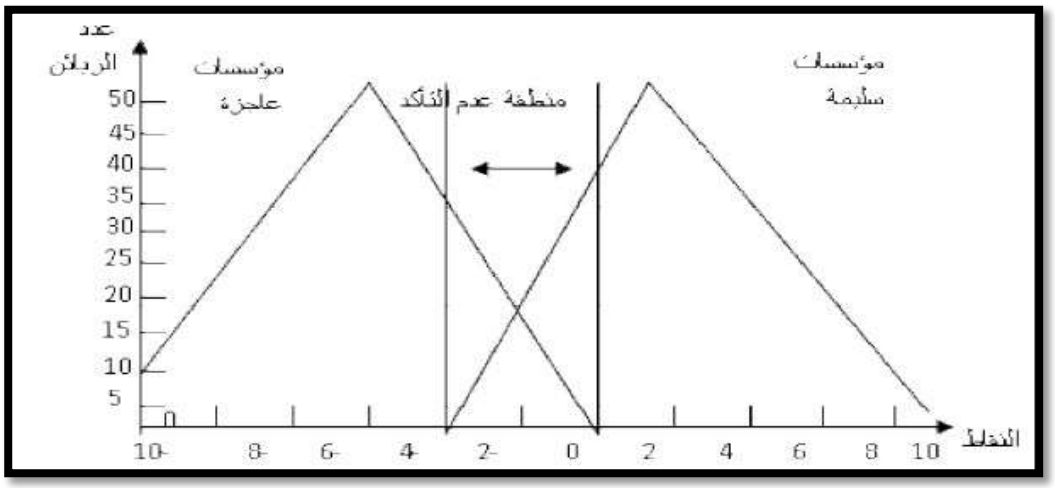

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2013، ص: 13.

يتضح من خلال الشكل انه يوجد تداخل بين المنحنيين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

يتم تحديد النقطة Z^* بالصيغة التالية:

$$Z^* = \frac{n_1 \overline{Z_1} + n_2 \overline{Z}_2}{n_1 + n_2}$$

$\overline{Z_1}$ متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

$\overline{Z}_2$ متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_2 عدد المؤسسات السليمة.

n_1 عدد المؤسسات العاجزة.

Z^* النقطة الحرجة.

خامسا: قياس النموذج

يتم قياس دقته في التصنيف باستعمال عينة الإثبات والتي نعرف نتائجها الفعلية مسبقا ، حيث يتم مقارنة نتائجها الحقيقة مع نتائج تصنيف باستعمال نموذج التنقيط المستخرج، ومن المعايير المستعملة لحساب دقة النموذج يوجد معدل التصنيف الصحيح، ويتم حسابه بالاستعانة بالجدول التالي:[36]

الجدول رقم (4): معدل التصنيف الصحيح

	التصنيف المقدر بالنموذج		
التصنيف الأصلي	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	المجموع
المؤسسات السليمة	A	B	N1
المؤسسات العاجزة	C	D	N2
			N

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

حيث:

A : عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

B : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

C : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة .

D : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

N1 : عدد المؤسسات السليمة في العينة.

N2 : عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

N : حجم العينة.

[36]_ بوزيان عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص: 12.

بالتالي :

- معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة t=A/N1 ؛
- معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة t=D/N2 ؛
- معدل التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات t= A+D/N.[37]

المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية.

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث" عدم التسديد "وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته .وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

❖ **تحصيل القروض** :تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في[38]:

✓ **رد الفعل** :يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل .لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

✓ **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع** :إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

✓ **التصاعد** :يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

✓ **تسيير الحسابات** :يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

---

[37]_ أولاد إبراهيم ليلي، دور نموذج التنقيط في إدارة المخاطر الائتمانية "دراسة حالة بنك BNA غرداية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2014، ص: 21.

[38]_حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص: 66.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد .و المخطط التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري .فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

الشكل رقم (4) : عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري

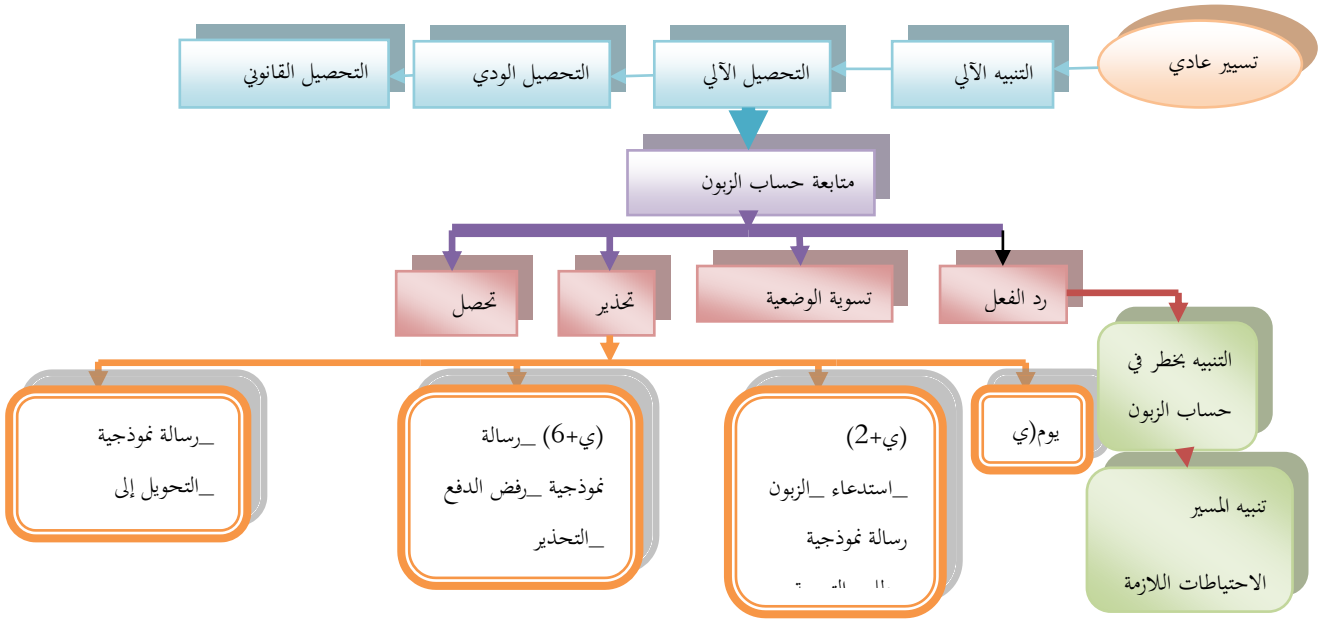

SOURCE : Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit,ed la revue banque,Paris 1995, p 276.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

❖ **معالجة القرض** :يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها[39].

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

[39] _ حفيان جهاد،**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص68.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية :

- وحدة التحصيل الودي(مصلحة المخاطر)؛
- وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات)؛
- تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. فاطمة بن شنة، مذكرة ماجستير حول (دارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة " دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية")، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2009/2008.

- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية؟ وما مدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في المصارف الجزائرية؟**
- **منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك باستخلاص الجانب النظري لأهم الدراسات والأطروحات والمقالات، كذلك اعتمدت على أسلوب دراسة حالة في الشق التطبيقي في دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري. أما الأدوات المستخدمة استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان، واستعانت في تحليلها للاستبيان على بعض أدوات الطرق الإحصائية مثل أدوات التحليل الإحصائي وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS 16 وبرنامج MS EXCEL.
- **أما نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:**

✓ تأخذ الضمانات بعين الاعتبار بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني، حيث أن البنوك لا تضع ثقتها في العميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول ؛

✓ اغلب البنوك الجزائرية تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني. وتتأثر درجة الاعتماد عليه بدرجة التحقق بالمعلومات المالية ؛

- ✓ سباب تعثر القروض تتعلق بالبنك وأخرى بالعميل وثالثة تتعلق بالبيئة التي يعملان فيها. كما أن البنوك تقوم بتقديم مساعدات للعميل الذي يرغب في تسديد مستحقاته، في حين أن العميل الذي لا يبادر بإيجاد حلول تتخذ ضده الإجراءات اللازمة واللجوء إلى الإجراءات القانونية لتحصيل الدين ؛
- ✓ احتمال تعثر المؤسسات يختلف باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وعمرها.

2. خضراوي نعيمة ، مذكرة ماجستير حول (إدارة المخاطر البنكية _ دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية_" حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة")، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2009/2008.

- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : **كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي البنوك أكثر مرونة ومقدرة في إدارة المخاطر البنكية؟**
- **المنهج والأدوات المستخدمة:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من ناحية الجانب النظري من خلال جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها، والمنهج التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة البنوك الإسلامية وكذا النظام المصرفي الجزائري،
- والمنهج المقارن في الدراسة التطبيقية من خلال المقارنة بين البنكين: بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره بنك تقليدي، وبنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلامي باستخدام الأدوات التالية: إجراء مقابلات مع المسؤولين في كلا البنكين وكذا التحليل الإحصائي بحساب مؤشرات الخطر لكلا البنكين.
- **أما نتائج الدراسة فتتمثل فيما يلي:**

- ✓ تعرض البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية إلى مخاطر ولكن الاختلاف يكمن في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك التقليدية، حيث تعتمد البنوك التقليدية بدرجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء لانها تعتبر تغطية للمخاطر التي تحدث في حالة عدم السداد ؛
- ✓ تستخدم البنوك التقليدية وسائل لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية، حيث أنها تحقق عوائد وتخفف من آثار المخاطر ولكن الاستعمال المفرط والعشوائي لها يسبب مخاطر اشد خطورة من المخاطر التي أنشأت لتغطيتها ؛
- ✓ البنوك الجزائرية مازلت تعتمد على القواعد والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر المصرفية ؛
- ✓ البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، حيث تم التوصل إلى البنوك الإسلامية لها من المبادئ والوسائل والأساليب ما يمكنها من التصدي للمخاطر والأزمات وإدارة المخاطر ؛
- ✓ افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر، كذلك منح قروض لكن بالمقابل لا توجد رقابة على هذه القروض.

3. هبال عادل، مذكرة ماجستير حول (إشكالية القروض المتعثرة "دراسة حالة الجزائر") ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2012/2011.

- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: **ماهي الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض؟ وماهي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة؟**

- **المنهج والأدوات المستخدمة:** اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليل، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض القروض المصرفية وسياسة الإقراض والعناصر المؤثرة فيها ومخاطر القروض وضماناتها، وطبيعة القروض المتعثرة ومؤشراتها، واستعنا بالمنهج التحليلي في دراسة وتحليل المخصصات المالية ودورها في مقابلة القروض المتعثرة.
- **أما نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:**

✓ القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان ؛

✓ أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، حيث أن هذه الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل منها ما هي متعلقة بالبنك ومنها ما هو راجع للظروف الخارجية ؛

✓ من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل ؛

✓ تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك، كما يعمل البنك على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة ؛

✓ زاد حجم القروض المتعثرة في الجزائر، وهذا نتيجة تحول الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق وإعادة هيكلة المؤسسات، وفتح المجال أمام المصارف الخاصة التي تسببت أزمة كبيرة في القطاع المصرفي نظرا لحداثة التعامل مع المصارف الخاصة.

4. **قاسمي آسيا، مذكرة ماجستير حول (تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك "حالة القرض الشعبي الجزائري") جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، السنة الجامعية 2009/2008.**

- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: **كيف يمكن تبني نظام ضمانات يوفق بين تقليل المخاطر مع الحفاظ على تعظيم العائدات من الإقراض في البنوك بصفة عامة، والقرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة؟**
- **المنهج والأدوات المستخدمة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي ومنهج تاريخي الذي اعتمدته في بعض النقاط كالتطور التاريخي للبنوك و تطور الخطر البنكي، ومنهجا تاريخيا تحليليا يتناول تحليل بعض البيانات التي جاءت في هذا الصدد. أما
- الأدوات المستخدمة فاعتمدت الدراسة تشريعات وقوانين تخص العمل المصرفي، تحاليل مرتبطة بمواضيع البنوك وكذلك إحصائيات بالأرقام مع التحاليل.
- **تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:**

✓ إن سلامة القطاع المصرفي لا تقوم بالضرورة على أسس محاسبية ومعدلات رياضية فحسب فحسب، فالخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية ونزاهة المديرين والاستعمال السليم للصلاحيات المعطاة لهم هي التي تحدد استمرارية القطاع ؛

✓ البنوك الجزائرية بنوك صغيرة ومتواضعة، ولا تؤدي ادوار فعالة في الخدمات المصرفية، مما جعلها في عدم المقدرة على المقاومة والمنافسة ويعرضها للانهيار ؛

✓ يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطها، فكان من الطبيعي إذن أن تخص المخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية، وهو ما كان محور الاتفاق الأول للجنة بازل في عام 1988 حول كفاية رأس المال، هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك والمراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف مخاطر الائتمان ؛

- ✓ ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر، والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر، والذي يعتبر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

- ❖ **د.السنوسي محمد الزوام، أ. مختار محمد إبراهيم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في منظمات الأعمال التحديات_الفرص_الآفاق" حول: (إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية)، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ، الفترة من 10_11 نوفمبر 2009.**
- تتمثل إشكالية الدراسة في: **إصدار قرار منح الائتمان منذ البداية وتأثيره على أسعار الفائدة وكذلك كيف يمكن للمصرف التحكم في تلك المخاطر الائتمانية؟**
- **المنهج والأدوات المستخدمة:** لتحقيق أهداف هذا البحث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة المصادر والمراجع المحاسبية والمصرفية والدوريات العلمية والدراسات الأكاديمية السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث وكذلك جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.
- **وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

- ✓ يعتبر موضوع الائتمان المصرفي من المواضيع التي تمثل أهمية بالغة في الآونة الأخيرة نظرا لظروف الأزمة المالية العالمية، بعد أن أثبتت جدوى إدارة مخاطر الائتمان المصرفي كوسيلة تساعد أصحاب القرار الائتماني على معرفة ماهية المخاطر الائتمانية وأنواعها وما يتوجب عليهم فعله وتطبيقه من بدائل في السياسات الائتمانية ؛
- ✓ هناك العديد من الآليات والنماذج والمعايير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي ومن أهم هذه الطرق: 5CS، 6CS ،5PS، Prism L.A.A.P ، وتعد الطريقة الرابعة من احدث الطرق وأكثرها فعالية في تقييم الائتمان المصرفي ؛
- ✓ إن فشل المؤسسات المالية المصرفية يرجع وبشكل جوهري لعدم تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة في إدارة الائتمان في تخطيط ائتماني، تنظيم ائتماني ورقابة ائتمانية.

- ❖ **ميادة أنيس محمد، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير حول: (التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل" دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية "، جامعة دمشق، السنة الجامعية 2015/2014.**
- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: **هل هناك دور للتأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية والاقتصادية وما هو أثره على المخاطر الائتمانية؟**
- **المنهج والأدوات المستخدمة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالاعتماد على الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع. الدراسة الميدانية عن طريق جمع للمعلومات والبيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان التي تم توزيعها على المصارف السورية. الأسلوب التحليل وذلك بالإجابة على التساؤلات وتحليل البيانات من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.
- **تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:**

- ✓ إمكانية استخدام التأمين على الائتمان لتشجيع البنوك على التوسع في منح أنواع محددة من التسهيلات الائتمانية والتي تساهم بدعم معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة ؛
- ✓ تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض مجموعة من برامج الضمان التي تغطي نسبة جيدة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المؤسسات المصرفية والاقتصادية في السوق الأردنية ؛
- ✓ حققت الشركة نجاحا وتطورا في تقديم خدماتها، حيث تبين خلال سنوات الدراسة (من 2005 لغاية 2012) تحقيق الشركة لنتائج تشغيلية جيدة مما يعكس نجاحها في تقديم خدمة التأمين على الائتمان بالسوق الأردنية ؛
- ✓ تم التوصل على أن التأمين على الائتمان يبدي دورا جوهريا في تعزيز عمليات التمويل ؛
- ✓ تم التوصل إلى انه يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية ؛
- ✓ يوجد تشابه بين البيئتين المصرفية والتأمينية الأردنية والسورية بحيث يتيح إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في السورية.

❖ **ميرفت علي أبو كمال، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير حول: (الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية _ بازل 2_ "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، الجامعة الإسلامية _غزة _ ، السنة 2007.**

- تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: **ماهو واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين؟ وما مدى استعدادات المصارف العاملة في فلسطين لتطوير استراتيجيات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية " متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل 2 "؟**
- **المنهج والأدوات المستخدمة:** تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، ويتكون مجتمع البحث من المصارف العاملة في فلسطين، وتم توزيع استبانة على مجتمع البحث لجمع البيانات الأولية.

أهم نتائج الدراسة:

- ✓ كفاءة العملية الائتمانية وذلك من خلال اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان التي تشمل على تحديد المخاطر وأساليب قياسها ومراقبتها والسيطرة عليها ؛
- ✓ يتمتع الأشخاص القائمون بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي بالاستقلالية، وترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة ؛
- ✓ جودة المعلومات الائتمانية، والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر الائتمان، واتخاذ القرار الائتماني ومراقبة الائتمان ؛
- ✓ لم تحدد سلطة النقد للمصارف العاملة في فلسطين اعتماد المنهج الملائم لأجل احتساب مخاطر الائتمان ؛
- ✓ تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد Standardized Apprach عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2.

❖ **جهاد حمدي إسماعيل مطر، بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير حول: (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين " دراسة تطبيقية ")، الجامعة الإسلامية _غزة _ ، السنة 2010.**

- تتمثل الإشكالية الرئيسة في: **ما مقدرة النموذج المقترح على التنبؤ المبكر بتعثر المنشات المصرفية ؟**

- **المنهج والأدوات المستخدمة:** تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليل للوصول إلى المعرفة الدقيقة للموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية، ومن ثم إيجاد الدلالات والعلاقات فيما بينها وصولا إلى نموذج قياسي يمكن من خلاله قياس التعثر والتنبؤ بحدوثه قبل فترة.
- **توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

✓ إن النموذج المقترح المبني على النسب المالية من المنظور المحاسبي يعمل على التنبؤ بالتعثر بدقة تصل إلى 100% قبل عامين من التعثر وبنسبة 75% في السنة الأولى قبل التعثر والسنة الثالثة قبل التعثر وبنسبة 62.5% في السنة الرابعة قبل التعثر مما يعد أداة نافعة تعمل على تحديد إشارات إنذار مبكر للأطراف ذات علاقة ؛

✓ يساهم النموذج المقترح في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف الأمر الذي يقدم معلومات مفيدة للجهات الرقابية حول حقيقة أوضاع المنشات المصرفية العاملة في فلسطين ؛

✓ تتمثل فروض المدخل القياسي المقترح في تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه، مما يحقق فرص التقاء أهداف المستثمرين في السوق المالي، الأمر الذي يساهم في أغراض النمو والتطور للمؤسسة المصرفية ويقوي دعائم وجودها واستمراريتها.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.

➢ دراسة **Altmn Edward (1968)**:

Financial Ratios Discriminat analysis ،Altman Edward 1968، Journal of finance، and the prediction of corporate Bankruptcy.

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات، و قد استخدمت التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات من القوائم المالية للشركات ، و قام بإجراء دراسة على 33 شركة غير مفلسة و 33 شركة مفلسة خلال الفترة 1946_1965 وكلا الصنفين متساويين في نوع الصناعة و حجم الأصول و قام بتحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات.

و توصلت الدراسة إلى أن النسب التالية هي من أهم النسب التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات وهي رأسمال العامل إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى إجمالي الأصول.

و كان النموذج قادر على التنبؤ بحصول فشل الشركات قبل سنتين من حدوثه بدقة بلغت 83%.

➢ دراسة **Azzouz Elhamma**:

Azzouz Elhamma، **La gestion du risque credit par la methode du scoring** cas de la Banque Populaire de Rabat-Kénitra، REMAREM، 2009، pp،291.

إن ما أحدثته الأزمة العالمية من إخفاقات للبنوك الكبيرة مثل بنك ليمان برادرز جعل قضية إدارة المخاطر أكثر أهمية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والتي أصبح من المهم أن تدار بشكل أكثر تطور، ومن بين الأساليب المهمة وغير المعروفة في بلدنا للأسف طريقة سكورينق، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة 26 مؤسسة من العملاء ، ويتضمن مقالنا الخطوات العملية التي يجب إتباعها لتصميم طريقة سكورينق وكانت نتائجنا أن طريقة سكورينق كان لها دور كبير في إدارة مخاطر الائتمان.

المطلب الرابع: واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

للدراسة الحالية أوجه اختلاف وتشابه مع الدراسات السابقة التي تم عرضها في المطلب السابق يمكن تلخيصها فيما يلي:.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختلاف الأزمنة، كما اختلفت كذلك من حيث الموقع التي أجريت على مستواها الدراسة الميدانية حيث استخدمت بعد الدراسات التحليل التمييزي وهناك من استخدم الاستبيان للإجابة على تساؤلاته، كما اختلفت من حيث النتائج المتوصل إليها من دراسات ركزت على الطرق الكلاسيكية وأخرى ركزت على الطرق الإحصائية في اتخاذ القرار الائتماني وترشيده.

وتشابهت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث المنهج المتبع بالإضافة إلى التشابه مع بعض الدراسات في العنوان وتركيزها على أساليب تقييم خطر القروض واعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي في التوصل إلى النتائج .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في الفصل الأول توصلنا أن البنك يتوقع عند تقديمه لقرض الحصول عل مداخيل مستقبلية مع احتمال عدم تسديد الدين كله أو جزء منه حسب حالة العميل والضمانات المقدمة وعليه أوجب على البنك دائما تقدير وتقييم القرض من خلال جملة من الطرق والوسائل المتعددة : طريقة النسب المالية تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية ؛ طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي والذي يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات.

إضافة إلى ذلك قمنا بتناول الإجراءات العلاجية في حالة وقوع الخطر وذلك عن طريق عن طريق: تحصيل القرض و اعتمد بدوره على أربعة ركائز أساسية تمثلت في رد الفعل؛ الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع؛ التصاعد و تسيير الحسابات أما الطريقة الثانية فهي معالجة القرض و ذلك باقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007.
2. حسين على خربوش، وعبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية عمان للنشر، 1996.
3. حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.
4. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
5. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان، 2012.
6. د.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006.
8. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2005.
9. صلاح الدين حسين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي_الضمانات المصرفية_الاعتمادات المستندية"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
10. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008.
11. عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1991.
12. عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
13. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جود، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
14. محسن احمد الخضيري، الائتمان المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1987.
15. محمد شفيق حسين طيب وآخرون، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
16. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداته، القاهرة، 1994.
17. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، طبعة 2. 1995.
18. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، 2004.
19. منير إبراهيم هندي، إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
20. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

✓ **الأطروحات:**

1. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات التحليل المالي في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.
2. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
3. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

✓ **المذكرات:**

1. أولاد إبراهيم ليلي، دور نموذج التنقيط في إدارة المخاطر الائتمانية "دراسة حالة بنك BNA غرداية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2014.
2. حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
3. خلايفية شافية، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، 2015_2016.
4. داودي رجاء، إدارة المخاطر الائتمانية وقف لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2013.
5. زايدي صبرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، 2014_2015.
6. كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، "دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2011.

❖ **المجلات:**

1. حيدر نعمة الفريجي، الأساليب المعرفية لمدراء الائتمان وأثرها في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 56، 2005
2. فاطمة بن شنة، محمد الجموعي القريشي، دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي حالة البنك الجزائري، مجلة البحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

❖ **الملتقيات:**

1. محمد بن بوزايد ومولاي خيثر، تسيير وتقييم مخاطر القروض "تطبيق طريقة التنقيط حالة قطاع الأشغال العمومية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 26/25 نوفمبر 2008.

2. عثمان بوزيان وآخرون، استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2013.

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

1. Basel committe on Banking Supervision, Guidelines Corporate Governance Principal for Banks, bank for international settlement, Switzerland, July 2015.
2. Drack R.Richelle, Analysis of performance in banking sector, evidence from Italy, International journal of finance and management, Vol 2, No 1, Jan 2007
3. GERHARD SCHOECK, Risk Management and value creation in financial institution, John Wiley & sons, Canada, 2002
4. Michel Mathieu, Exploitons Bancaire et le risque de crédit, le revue banque, Paris, 1995.
5. Sylvie de Conssergues, la banque : structure, March, gestion, édition, DOLLOZ, Paris, 1996.